

بعض الوقت، وسيتعين على المغرب التغلب على مواطن الضعف المالية والاجتماعية المتزايدة الناجمة عن الأزمة.

أحدث التطورات

بدأ تعافٍ وُلِد في أواخر عام 2020، لكنه لم يكتمل بعد. فبعد انكماش بنسبة 6.3% في عام 2020، سجل الاقتصاد توسعاً بنسبة 1% في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس سنوي، خلال الربع الأول من عام 2021، مدعوماً بالانتعاش القوي للقيمة الفلاحية المضافة (التوسع بنسبة 20.5%) بعد وفرة هطول الأمطار ومن خلال بعض صادرات الصناعات التحويلية. ولكن قطاع الخدمات لا يزال يسجل انكماشاً بسبب ضعف أداء صناعة السياحة الكبيرة نسبياً في المغرب. وتشير مختلف المؤشرات إلى أن انتعاش النشاط غير الفلاحي ربما يكون قد تباطأ خلال الربع الثاني: إذ قُذت 50 ألف فرصة عمل في المناطق الحضرية على أساس ربع سنوي مقارنة، وانكمش إجمالي الصادرات ومبيعات الأسمنت، وتراجع مؤشر ثقة المستهلكين. وعلى الرغم من نجاح برنامج التلقيح في المغرب (تم تلقيح 48.6% من السكان بالكامل حتى 22 سبتمبر)، فقد شهد موجة ثالثة من العدوى بفيروس كورونا في الصيف.

ولا تزال سياسات الاقتصاد الكلي داعمة للتعافي، حيث أدت استجابة المالية العامة للصدمة إلى اتساع عجز الموازنة إلى 7.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2020، واستمر إجمالي الإنفاق العام في الارتفاع في 2021. وفي أعقاب إصدار سند دولي بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 2020، اعتمدت الحكومة بصورة رئيسية على الأسواق المحلية لتغطية احتياجاتها التمويلية. ونظراً لاعتدال ضغوط الأسعار، ظل سعر الفائدة السائد في البنك المركزي عند مستوى منخفض تاريخياً قدره 1.5%، واستقرت نسبة

ظهرت على نموذج النمو في المغرب بوادر الإجهاد حتى قبل وقوع أزمة كورونا. فقد أسهمت الإصلاحات التي نُفذت منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي في زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 3.6% في المتوسط بين عامي 1980 و1999 إلى 4.8% بين عامي 2000 و2009، لكنه شهد تراجعاً خلال العقد الماضي إلى 3.5%. ويُعزى ضعف الأداء جزئياً إلى صدمات خارجية مختلفة، لكنه يدل أيضاً على القيود الهيكلية متزايدة الوضوح لنموذج التنمية الذي يعتمد على تراكم رأس المال العام بوصفه محركاً للنمو، مع عدم كفاية القدرات الإنتاجية وتحسن رأس المال البشري، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة في سوق الشغل.

غير أنه يُحسب للمغرب أنه اتخذ من أزمة فيروس كورونا فرصة لإطلاق إصلاحات طموحة لإحداث تحولات بغيّة تصحيح مواطن الضعف في نموذج نموه، حيث تضمنت إستراتيجية التعافي تدابير مهمة لإصلاح قطاع المقاولات المملوكة للدولة، وتحديث نظام الحماية الاجتماعية لديها، ومساندة انتعاش الاستثمارات الخاصة. وفي الآونة الأخيرة، تم الكشف عن نموذج إنمائي جديد يعطي الأولوية لما يلي:

- (1) الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص؛
- (2) تحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية لتعزيز رأس المال البشري؛
- (3) تعميق عملية اللامركزية واللامركز لمعالجة التفاوتات الجهوية؛
- (4) الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ومن خلال تسريع وتيرة نمو الإنتاجية وتراكم رأس المال البشري، يمكن أن يؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى تحسين أداء الاقتصاد على المدى الطويل. غير أنه على المدى الأقصر، قد يستغرق جني ثمار النمو المصاحبة لتلك الإصلاحات

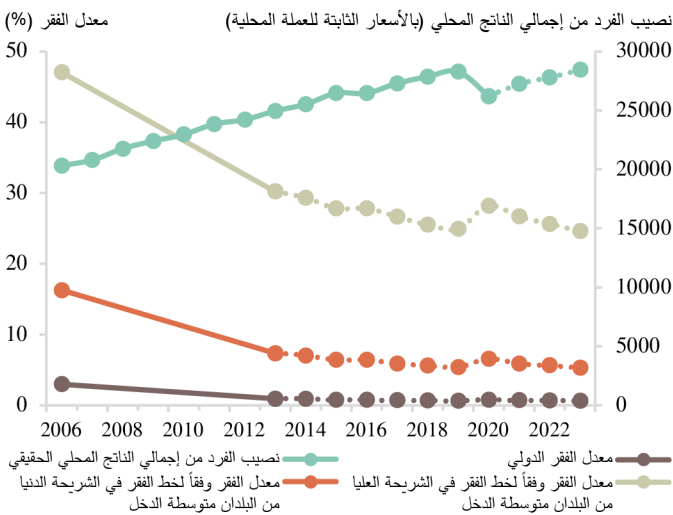
2020

الجدول 1	عدد السكان، بالمليون
36.0	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
114.7	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار
3186.1	معدل الفقر الوطني ^أ
4.8	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات) مؤشر جيني ^ب
7.3	الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^ج
39.5	العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات ^د
114.8	إجمالي الانبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
76.7	
88.9	

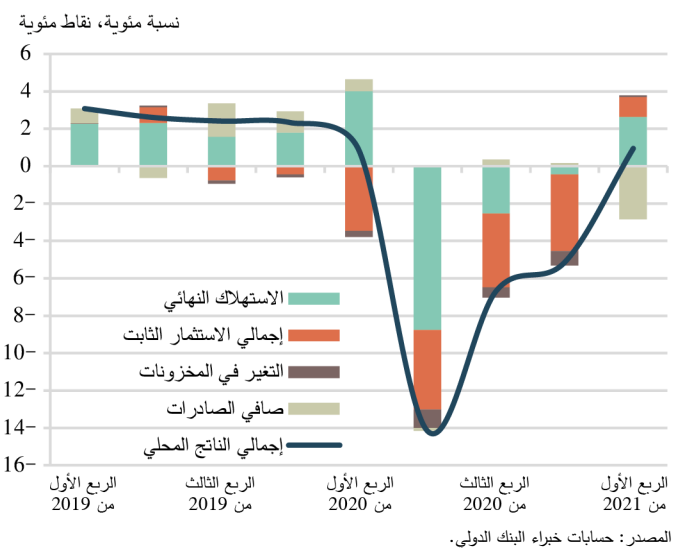
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. (أ) أحدث قيمة (2014). (ب) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

من المتوقع أن ينتعش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى 5.3% في عام 2021، مدعوماً بالأداء غير الاعتيادي للقطاع الفلاحي. وفي حين يُفترض أن تؤدي الإصلاحات الجارية إلى تحسن أداء الاقتصاد المغربي على المدى الطويل، فإن آفاق المستقبل على المدى القصير عُرضة لمخاطر كبيرة، نظراً لانتشار متحورات جديدة من فيروس كورونا (كوفيد-19) واستمرار مواطن الضعف المالي للقطاع الخاص. ويتوقع أن تستأنف مؤشرات الفقر مسارها النزولي في عام 2021، ولكن لن يعود عدد الفقراء إلى مستواه السابق على الجائحة إلا بحلول عام 2023.

الشكل 2 المغرب / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



الشكل 1 المغرب / نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



الآفاق المستقبلية

فلا سبيل إلى تجاهل الزيادة الكبيرة في حالات إفلاس الشركات وتخلفها عن سداد القروض، وذلك نظراً لعدم استقرار أوضاع السيولة التي يعانيها قسم كبير من الشركات. وفي ظل هذا السيناريو، ستتأثر القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي وقدراته الإقراضية، وهو ما قد يؤثر في المالية العامة من خلال الالتزامات الطارئة المرتبطة ببرامج ضمانات القروض. ومن المتوقع في عام 2021 أن يستأنف معدل الفقر انخفاضه، ولكنه لن يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة. وسيظل معدل الفقر المدقع (وفقاً لخط الفقر البالغ 1.9 دولار للفرد يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية) دون 1%، في حين يتوقع أن ينخفض معدل الفقر (وفقاً لخط الفقر البالغ 3.2 دولار للفرد يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية) إلى ما دون حد 6%، الذي تحقق في عام 2017. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة السكان "الأكثر احتياجاً" (وفقاً لخط البالغ 5.5 دولار للفرد يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية) ببطء في عام 2021 إلى نحو 26.7% من مستواها البالغ 28.2% في عام 2020. ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع بعد ذلك، لكن من غير المتوقع أن تعود مؤشرات الفقر إلى مستويات ما قبل كورونا حتى عام 2023. وقد يؤدي التنفيذ الناجح لإصلاحات الحماية الاجتماعية أو تعزيز إحداث فرص الشغل، وخصوصاً بين صفوف النساء والشباب، إلى تسريع وتيرة هذه العملية.

من المتوقع أن ينتعش النمو ليصل إلى 5.3% في عام 2021، مدفوعاً بما يعرف بالتأثيرات الأساسية المواتية (base effect) ونشاط فلاحي غير اعتيادي، وليس بفضل تسريع النشاط الاقتصادي على نطاق واسع. وقد لا يعود إجمالي الناتج المحلي للمغرب إلى مستواه قبل الجائحة إلا في عام 2022، يعقبه تسارع وتيرة النمو على نحو تدريجي، وذلك رهناً بالتنفيذ الناجح للإصلاحات الجارية والمخططة. ومن المتوقع أن يبدأ عجز الموازنة، مدعوماً بشكل رئيسي بتعافي الضرائب غير المباشرة، في الانخفاض في عام 2021 (6.7% من إجمالي الناتج المحلي)، ليستقر الدين دون 79% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى النقيض من ذلك، سيتسع عجز الحساب الجاري إلى 3.7% من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى الأثر المضاد لانتعاش الواردات على الأداء الجيد لصادرات الصناعات التحويلية وتحويلات المغتربين. وهذا السيناريو الأساسي يشوبه قدر كبير من عدم اليقين، حيث تشير الموجة الأخيرة من العدوى إلى أن الجائحة قد ترجئ عودة الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها بصورة كاملة. وقد أدت الأزمة إلى زيادة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي والمالية العامة في المغرب،

القروض المتعززة، وإن كانت لا تزال تمثل 8.4% من الائتمان، واتسم المركز الخارجي للمغرب بالقدرة على التكيف، فلا يزال احتياطي النقد الأجنبي يغطي سبعة أشهر من الواردات، لكن العجز التجاري أخذ في الاتساع بسبب ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الواردات.

وقد خفف برنامج التحويلات النقدية الحكومي من تأثير الجائحة على أوضاع الفقر، ولا سيما خلال فترة الإغلاق. غير أن هذه التدابير كانت مؤقتة بطبيعتها، ولا تكفي للتعويض الكامل عن أثر الركود الكبير تاريخياً على دخل العمالة ومصادر كسب رزق الأسر. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يصل معدل الفقر وفقاً لخط الفقر البالغ 3.2 دولار للفرد في اليوم، على أساس تعادل القوة الشرائية إلى 6.6% في عام 2020 ارتفاعاً من نسبته البالغة 5.4% قبل عام. واستناداً إلى مسح تتبعي على الصعيد الوطني أجري أخيراً، وشمل 2500 أسرة، أفاد تقرير مؤسسة الإحصاءات الوطنية أن الأسر الأفقر تأثرت أكثر من غيرها بخسائر الإيرادات، حيث أفاد 44% من الفقراء بفقدان الدخل، مقابل 10% فقط بين صفوف الأثرياء. وتعمل الأسر الأكثر تضرراً في الوسط الحضري بالقطاع غير الرسمي، وتتخرب في أشغال محفوفة بالمخاطر بقطاعات الخدمات والحرف اليدوية.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 المغرب / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	2018	
3.5	3.2	5.3	6.3-	2.6	3.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
3.5	3.2	3.0	4.1-	1.9	3.4	الاستهلاك الخاص
2.7	2.9	4.9	1.7	4.8	2.7	الاستهلاك الحكومي
5.1	4.8	4.7	9.0-	1.0	1.2	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
11.7	9.5	10.5	14.3-	6.2	6.0	الصادرات، السلع والخدمات
10.4	8.8	5.2	12.2-	3.4	7.4	الواردات، السلع والخدمات
3.5	3.3	5.4	6.1-	1.8	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.1	2.0-	17.6	6.9-	4.6-	2.4	الزراعة
3.5	3.1	3.1	3.8-	3.6	3.0	الصناعة
3.7	4.9	3.3	6.8-	2.7	3.1	الخدمات
1.7	1.5	1.3	0.7	0.2	1.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
3.2-	3.5-	3.7-	1.5-	3.7-	5.3-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.2	1.3	1.2	1.4	1.3	3.0	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.3-	6.6-	6.7-	7.6-	4.1-	3.8-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
77.8	78.8	77.9	76.4	64.8	65.2	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.9-	4.1-	4.3-	5.1-	1.8-	1.4-	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.6	0.7	0.7	0.8	0.6	0.7	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{٣١}
5.3	5.6	5.9	6.6	5.4	5.6	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{٣٢}
24.6	25.6	26.7	28.2	24.9	25.5	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^{٣٣}
2.4	2.5	3.9	5.4-	1.7	1.3	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
68.0	68.0	68.1	68.7	68.4	67.9	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والاندماج، وطاقات الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الإنبعثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى المسح الوطني للاستهلاك والإنفاق للأسر المعيشية لعام 2017. البيانات الفعلية: 2013. التنبؤات الآتية: 2014-2020. التوقعات تخص الفترة من 2021 إلى 2023.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المعايير (2013)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.7 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.